عزمهما على خوض المعركة الانتخابية المقبلة، في حين يُنتظر ان يشارك فيها، أيضاً، جاد يعقوبي وموطي غور، وغيرهما.

نتيجة التصويت في مركز حزب «العمل» أعادت تأكيد ثقة أكثرية الاعضاء بزعامة بيرس ونهجه القيادي، على الرغم من حملات التشكيك والهجوم، على غير صعيد، التي شنّها ضده خصومه ومنافسوه داخل الحزب، وخارجه. وبهذا أثبت بيرس انه «حصان المعارك العتيق»، حسب قوله فور اعلان النتائج، أو كما علّق دانئيل بلوخ في صحيفة «دافار» بأنه القادر «على استخلاص الحلاوة من الشِّدَّة» (**المصدر نفسه**).

الاستعدادات داخل الحزب

معركة المنافسة هذه، بين بيرس ورابين، التي حسمها التصويت في مركز الحزب لصالح الرئيس الحالي لحزب «العمل»، هي الاولى بين الرجلين منذ عشر سنوات، وقد تكون الاخيرة أيضاً، اذا ما فترت همّة رابين وتراجع عن مواصلة التصدي التنظيمي والسياسي لبيرس، والعمل على زيادة التأييد له داخل صفوف الحزب. وبدون العودة الى التفاصيل التاريخية للخلاف العقائدي، والسياسي، بين حزب مباي (الذي تطوّر لاحقاً الى حزب «العمل») وكتلة رافي (بيرس) وجماعة احدوت هعفوداه (رابين)، وهو الخلاف الذي يشكّل أرضية العداء المعلن حيناً، والخفيّ احياناً، بين الرجلين، فالمؤكد ان رابين لم يغفر لخصمه بيرس دوره غير الواضح في اسقاطه (أي رابين) من رئاسة الحكومة وزعامة الحزب، في شباط (فبراير) ١٩٧٧، بسبب الكشف عن التجاوزات المالية لزوجة رابين وحساباتها المصرفية الخاصة في الولايات المتحدة الاميركية. ولاحت فرصة الانتقام لرابين، عندما فشل بيرس في تشكيل حكومة ائتلافية عمّالية، على اثر انسحابه من حكومة الوحدة الوطنية مع الليكود في نيسان (ابريل) من العام الحالي، بسبب الخلاف على الخط السياسي للحكومة وموقف اسحق شامير الرافض لمقترحات بيكر بشأن التفاوض مع الفلسطينيين. وعزّز قناعة رابين بضرورة تفجير المعركة، الآن، مع بيرس، التقرير الذي وضعته «لجنة استخلاص العبر من نتائج الانتخابات للكنيست الثاني عشر، ونتائج الانتخابات للسلطات المحلية»، والذي وجّه انتقادات مباشرة الى رئيس الحزب باعتباره المسؤول الاول عن تآكل القاعدة الجماهيرية للحزب، وبالتالي فشله في تلك الانتخابات (**هآرتس**، ٢٧/٥/١٩٩٠).

تقدّم رابين الى اللجنة الدستورية في حزب «العمل»، من طريق مكتب الحزب، بطلب اتخاذ قرار بشأن تقديم موعد انتخاب مرشحي الحزب لرئاسته ورئاسة الحكومة المقبلة، بالاضافة الى النظر في موضوع مواصلة زعيم الحزب عمله داخل الكنيست الحالي، حيث يجلس حزب «العمل» في صفوف المعارضة. وجاء قرار اللجنة الدستورية (**يديعوت احرونوت**، ٤/٧/١٩٩٠) مؤيداً، في مجمله، مطالب رابين، ومعتبراً ان قرار التنافس، حالياً، بين رابين وبيرس، لا يمكن اعتباره بمثابة «ازاحة» لبيرس عن منصبه في زعامة الحزب، وبالتالي لا يحتاج الى أكثرية ثلثي الاصوات في مركز الحزب، كما كان يطالب بيرس بذلك (**معاريف**، ٢/٧/١٩٩٠). ولعلّ أهمّ ما جاء في قرارات اللجنة الدستورية هو توصيتها بنقل الحسم، بشأن الخلاف بين رابين وبيرس، الى مركز الحزب، على اعتبار ان الخلاف سياسي في جوهره، وليس قضائياً، مع الاقرار، في الوقت عينه، بحق الحزب في انتخاب مرشح جديد لرئاسته خلال ولاية الكنيست الحالي (**هآرتس**، ٤/٧/١٩٩٠)، بالاضافة الى الاقرار بمشروعية المطالبة بخوض تنافس حزبي على منصب رئاسة الحزب، ومرشّحه لرئاسة الحكومة المقبلة، في اي وقت ممكن. وكان تعليق رئيس اللجنة الدستورية عضو الكنيست، دافيد ليبائي، على هذه القرارات قوله: «ان من يرغب في البدء بمسار التجديد داخل الحزب يجد الباب أمامه مفتوحاً الآن» (**دافار**، ٤/٧/١٩٩٠).

في تلك الاثناء، توزّع تأييد الكتل داخل حزب «العمل» بين المتنافسيْن، حيث أعلنت كتلة الحمائم «ميشوف»، بزعامة عضوي الكنيست يوسي بايلين وابراهام بورغ، تأييدها لبيرس، في حين أيّدت كتلة «المرحاف»، التي تضمّ عضوي الكنيست شوشانا أربيلي ـ ألموزلينو وعمانوئيل زيسمان، تأييدها لرابين. أمّا كتلة «الاتجاه الجديد»، بزعامة عضو الكنيست شمعون شطريت، فقد أيّدت خوض المنافسة، فوراً، بين بيرس ورابين، الامر الذي